زراعة ٦٣ قرنية في مشفى العيون في دمشق خلال العام الماضي

| محمود الصالح

كشفت المدير العام للهيئة العامة لمشفى أمراض العيون الدكتورة رنا عمران عن تقديم الخدمة لـ ٢٨٩٦٦ مريضاً ومريضة لمختلف أنواع أمراض العين ومنهم من تم قبوله في المشفى لاستكمال العلاج والإجراءات عندما يكون بحاجة والبعض الآخر تقدم له الخدمة في العيادة الخارجية المختصة ويغادر.

وأشارت عمران إلى أن المشفى يعتبر المركز المعتمد الأول لتدريب المقيمين وتأهيلهم للتقدم لفحص البورد العربي لأمراض العين وجراحتها. ويتم إجراء اختبار المقابلة الشفهي لنيل شهادة البورد السوري لأمراض العيون وجراحتها، منوهة بتدريب ٩٠ طبيباً مقيماً سنوياً لمختلف الاختصاصات الخاصة بأمراض العيون وجراحتها.

ولفتت عمران إلى أن إجمالي عدد المواطنين الذين قدمت لهم خدمات في العيادات الخارجية في عيادة الشبكية ١١١٩٠ والتجميل ٣٠٩١ مريضاً والقرنية ٦٩٩١ مريضاً والزرق ٤٨٤٥ مريضاً والحول ٣٣٤٠ مريضاً والليزر ٣٤٨٣ مريضاً والعمليات الصغرى ٨٠٤ مرضى والشمات ١٢٩٣ مريضاً والحقن داخل العين ٢٩٣١ مريضاً وتصليب القرنية ٨٣ مريضاً والعمليات الكبرى ٣٩٩٦ مريضاً.

وعن العمليات النوعية قالت المدير العام: تم إجراء ٢٦٥ عملية القطع الزجاجي وبلغ عدد عمليات زرع القرنية ٦٣ عملية وعمليات زرع الحلقات ٤ وعمليات الزرق عدد٢٤.

وأضافت: إن دور الهيئة لا يقتصر على الجانب العلاجي لأن الدور التعليمي والتدريب الذي تقوم به الهيئة في إعداد الأطباء في مختلف أمراض العيون لا يقل أهمية عن الدور العلاجي ولذلك نجد أن هناك برنامجاً مكثفاً للمحاضرات، حيث تم إجراء ٦٠ محاضرة للأطباء المقيمين ضمن برنامج خلال العام حول أمراض (الشبكية – التجميل – الساد– التشريح المرضي – حالات سريرية).

وبغية تحسين مستوى الخدمات ونوعيتها يجري دائماً تطوير خبرات الكادر التمريضي والفني في المشفى حيث تم إجراء عدد من المحاضرات للكادر التمريضي في الهيئة وإقامة ٣ محاضرات عن سياسات وإجراءات التعقيم ومحاضرتين عن التأمين الصحي.

وأشارت عمران إلى أنه تم خلال العام الماضي بدعم من وزارة الصحة توريد مجموعة من التجهيزات منها جهاز اوتو عيني عدد٣ وجهاز مونيتور ١ وجهاز تخدير ١ وجهاز ياغ ليزر ١ وجهاز ياغ ليزر هدية من منظمة الصحة العالمية ١ ومجهر عمليات ١ وقاطع زجاجي ١ وقارئ الصور الشعاعية CR عدد ١، ونعتزم شراء جهاز اكزايمر ليزر خلال العام الحالي.

أضرار المنشآت الصناعية والحرفية في ريف دمشق تتجاوز ١٥ مليار ليرة

| راما محمد

كشف مدير المناطق التنموية المسؤول عن ملف الأضرار بمحافظة ريف دمشق سمير لقطيني أن عدد الطلبات المقدمة للجنة النوعية للأضرار بلغ نحو ٦٧ ألف طلب للمنازل والسيارات والمحال التجارية، على حين بلغ عدد الطلبات التي صرفت تعويضات لها نحو ٧٠٠٠ طلب حتى تاريخه، (أي ما يعادل ٩ بالمئة من إجمالي الطلبات المقدمة).

وبين لقطيني في حديثه لـ«الوطن» صرف نحو ٢,٤٦ مليار ليرة تعويضات حتى تاريخه للأضرار في المحافظة.

وأشار لقطيني إلى أن معظم الأضرار تركزت في المنازل السكنية خصوصاً في الزبداني وحرستا، موضحاً أنه من الصعب تحديد نسبة تقريبية لإعادة الترميم كون البعض بدأ الترميم دون انتظار صرف التعويضات.

بدوره مدير المناطق الحرفية والصناعية بمحافظة ريف دمشق أسعد خلوف بين لـ«الوطن» أن عدد الضبوط المسجلة الخاصة بالأضرار في المنشآت الصناعية والحرفية بلغ ٥٠٠ ضبط منذ عام ٢٠١٢ وحتى تاريخه.

وكشف خلوف أن القيمة التقديرية لأضرار المنشآت الصناعية والحرفية تتجاوز ١٥ مليار ليرة، مشيراً إلى أن أكثر المناطق والمنشآت الصناعية المتضررة كانت في كل من تل كردي وعدرا والغوطة الشرقية إضافة إلى القدم وفضلون.

يذكر أن تسجيل الأضرار في المحافظة يكون عن طريق مكتب المناطق التنموية ملف الأضرار، وهناك ما يقارب ٦ لجان مختصة للكشف عن جميع أنواع الأضرار في المنازل السكنية والسيارات والأضرار الزراعية والصناعية.

بعد ملاحظة وجود تجاوزات تؤدي أحياناً إلى توقيف مواطنين

حجو لـ«الوطن»: توحيد تقرير الطب الشرعي ونسب العجز في سورية

٦٠ تقريراً شرعياً تصدره الهيئة يومياً في سورية خاصاً بالأحياء والوفيات

| محمد منار حميجو

أعلن مدير الهيئة العامة للطب الشرعي في سورية زاهر حجو أن الهيئة تصدر ٦٠ تقريراً شرعياً يومياً في سورية ما بين أحياء وأموات، منها ٤٠ في دمشق وحلب والبقية في المحافظات الأخرى.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف حجو أن الهيئة تعمل حالياً على توحيد تقرير الطب الشرعي في المحافظات لكيلا يكون هناك في كل محافظة تقاريرها الخاصة بها ويكون هناك مزاجية لدى الطبيب الشرعي في هذا الموضوع، مؤكداً أنه تم لحظ العديد من التجاوزات في بعض التقارير الطبية الشرعية من جهة فتح التقرير وإغلاقه وهذا يتسبب أحياناً في توقيف مواطن.

وأشار حجو إلى أنه سيعقد اجتماع في بداية الأسبوع القادم لوضع آلية موحدة لهذه التقارير التي من الممكن أن تصدر في بداية الشهر الثالث من العام الحالي إضافة إلى توحيد نسب العجز في فترة الشفاء والتعطيل عن العمل التي تصدر عن تقرير الطبيب الشرعي، لافتاً إلى أنه سيتم أرشفة هذه التقارير في كل المراكز في المحافظات إلى جانب الهيئة العامة لمنع وقوع أي تجاوز إضافة إلى رفع السوية العلمية بالتعلم من الأخطاء غير المقصودة.

ورأى حجو أن توحيد التقارير الطبية سيحقق العدالة بين المواطنين بأقصى درجاتها ولا يكون هناك في التقرير أي شبهة ويمنع أي تجاوزات من الممكن أن تحدث في هذا الموضوع، مؤكداً أنه سيكون نقلة نوعية في الطب الشرعي على مدار المئة يوم القادمة وعلى كافة المستويات.

وكشف حجو أنه سيكون هناك مكتب شكاوى للمواطن في حال شعر أن مضمون التقرير فيه تجنٍ أو ظلم له فيحق له مراجعة المكتب، لمعالجة الموضوع.

وأكد أن الهيئة ستؤمن الاحتياجات اللازمة للطبابات الشرعية في المحافظات للقيام بعملها على أكمل وجه، مشدداً ضرورة زيادة الحوافز للأطباء الشرعيين باعتبار أنهم مظلومون في هذا الموضوع لأنه لا يوجد أي حوافز لهم في العمل.

ولفت حجو إلى أن الموضوع أصبح في عهدة اللجنة الاقتصادية، مناشداً اللجنة أن توافق على حوافز الأطباء الشرعيين ليؤدوا واجبهم على أكمل وجه وخصوصاً في ظل الظروف الراهنة وأن تعامل الأطباء الشرعيين أسوة بزملائهم في التخدير.

وأشار حجو إلى أنه في الفترة الحالية سجل ثلاثة أطباء بشريين مقيمين جدد في الطب الشرعي و١٠ أطباء أسنان، كاشفاً أنه خلال شهرين سيصدر طابع الطب الشرعي.

ويعاني الطب الشرعي في سورية من قلة عدد الأطباء وخصوصاً بعدما هاجر عدد منهم لينخفض عددهم إلى نحو ٥٠ طبيباً رغم الظروف الحالية التي تمر بها البلاد وحاجتها إلى عدد لا بأس به من الأطباء في هذا الاختصاص إضافة إلى معاناة الأطباء الشرعيين من الظروف المعيشية الصعبة.

ارتفاع في غزارات ينابيع القنيطرة

| القنيطرة - الوطن

أكد مدير الموارد المائية في القنيطرة جمعة الحسن امتلاء ثلاثة سدود بالمحافظة (وهي الأصغر) في كل من رويحينة وبريقة والرقاد بالكامل وبقية السدود قيد الامتلاء، علما أننا مازلنا في بداية الموسم لحصاد المياه وذلك بعد الهطلات المطرية الخيرة الأخيرة على محافظة القنيطرة، والتي أدت إلى تغطية جبل الشيخ بالكامل بالثلوج التي تعتبر المغذية للمياه السطحية والجوفية، إضافة إلى الأمطار الغزيرة التي سقطت على جميع أراضي المحافظة حيث ازدادت كميات المياه بشكل ملحوظ مقارنة بكميات العام الماضي.

وأشار الحسن إلى أن حجوم المياه حتى تاريخه في سدود المحافظة والبالغ عددها ستة سدود وهي سد (المنطرة _ رويحينة _ بريقة _ كودنة _ الهجة _ الرقاد) بلغت نحو ٣١,٥ مليون متر مكعب مقابل العام الماضي لنفس التاريخ (٦٦,٧) مليون متر مكعب من أصل الحجم الكلي لتخزين هذه السدود والمقدر بحوالي /٨٣/ مليون متر كعب، منوها بارتفاع غزارات الينابيع المغذية لشبكات الري الحكومية في نبع الفوار وبلونة وعين النورية والكوم وهذا يبشر بموسم زراعي جيد وخير على الفلاحين هذا العالم.

ولفت مدير الموارد المائية في القنيطرة إلى المساحات المروية على شبكات الري للسدود ومراكز الضخ بالمحافظة والبالغة نحو ١٩٣٨ هكتاراً بطول إجمالي لأقنية الري نحو ١٣٢ كم، علما بأنه توجد شبكات ري في أراضي محافظة درعا المتاخمة لأراضي القنيطرة وتروى من سدود القنيطرة (الرقاد وكودنة) وبمساحة تقدر بنحو ٢٥٥٩ هكتاراً على أرض محافظة درعا.

أما بالنسبة لعدد الآبار المرخصة لأغراض الري فعددها ١١٩٠ بئراً وتروي مساحة ٣٣٨٨ هكتاراً، كما تمت تسوية وضع ١٢٦ بئراً، إضافة إلى حصر عدد الآبار المخالفة التي تم حفرها خلال الأزمة والبالغ عددها ١٨٤ بئراً.

وأوضح الحسن أنه تم إنجاز دراسة ثلاث سدات مائية في كل من العتم والحلس وبلونة بنسبة تخزينية نحو /٣٠٠/ ألف متر مكعب مع حوض تجميعي في نبع الفوار بسعة /١٠٠/ ألف متر مكعب وحفر بئرين داعمين لمشكلة ري عين النورية لرفد شبكات الري بالمياه خلال فصل الصيف، كما تم إعداد دراسات لإعادة تأهيل محطات الضخ على السدود وهي محطة ضخ سد بريقة ومحطة ضخ قرقس ومحطة ضخ الرقاد وبانتظار رصد الاعتمادات اللازمة للمباشرة بالتنفيذ.

السياحة تلغي ترخيص عمل ٧٥ مكتب سياحة وسفر.. وتدرس رفع الغرامات والضمانات

أوطه باشي لـ«الوطن»: تنسيق مع «الداخلية» حول المجموعات السياحية وآلية الحصول على «الفيزا»

| فادي بك الشريف

كشفت مديرة الخدمات والمؤسسات السياحية في وزارة السياحة رمزية أوطه باشي في حديث لـ«الوطن» عن إلغاء ترخيص ٧٥ مكتب سياحة وسفر بسبب تغيير مهنتهم وانتهاء عقد الإيجار وبطلانه، مبينة وجود ٦٥١ موقع عمل سياحي حالياً في مختلف المحافظات بين مؤسسة تنظيم رحلات سياحية أو وكالة سفر أو مكتب خدمات أو مكاتب أنشطة سياحية، مؤكدة منح الترخيص لـ ٢٣ موقع عمل سياحي.

وأضافت: إن أكثر مواقع العمل يتمركز في دمشق بمعدل ٣٦١، وأقلها في حمص بمعدل ٢٠، مشيرة إلى أن الوزارة تقدم جميع التسهيلات لعودة المكاتب في حال أثبتوا جديتهم والتزموا بالشروط المفروضة، موضحة أن لا إلغاء ترخيص تعسفياً لأي مكتب سياحية وسفر، كما لم يرد الوزارة أي طلب إلغاء الترخيص.

وأكدت مديرة الخدمات السياحية أن هناك تنسيقاً مع الجهات المعنية كافة لتسهيل عمل مكاتب السياحة والسفر، وعودة سورية للخريطة السياحية في العديد من الأسواق السياحية، مبينة دراسة إعادة تفعيل المجموعات السياحية وطريقة دخولها والحصول على «فيزا». وأشارت إلى إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية للتنسيق معها على صعيد دراسة موضوع المجموعات السياحية وآلية حصولها على «الفيزا» إن كانت مجموعة منظمة عن طريق مكتب سياحة وسفر.

ولفتت أوطه باشي إلى وجود مشروع لتعديل القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٩ الخاص بتصنيف مواقع العمل السياحي بين مؤسسات تنظيم رحلات سياحية ومكتب خدمات سياحية ووكالات سفر ومكاتب عمرة ومكاتب ترويج وتسويق وإعلام سياحية.

ولفتت إلى أنه بعد التنسيق مع اتحاد غرف السياحة والسفر تم وضع عدد من المقترحات وإجراء تعديلات على القانون تصاغ حالياً ضمن مشروع يرفع إلى رئاسة مجلس الوزراء.

مضيفة: من ضمن المقترحات دمج عدد من التصنيفات في تصنيف واحد، إضافة إلى تعديل بعض الضمانات المحددة على مؤسسات تنظيم الرحلات السياحية ورفعها بمعدل ٣ أضعاف لتتجاوز قيمتها مليون ليرة سورية مؤكدة أن الضمانة كانت محددة بين ١٥٠ و٥٠٠ ألف ليرة سورية وذلك حسب التصنيفات، وخاصة أن الضمانة عبارة عن بوليصة تأمين.

ولفتت إلى إجراء تعديل على اللجنة الإدارية ذات الطابع القضائي، وخاصة أن طريقة عملها خلال الفترة السابقة لم يمكنها من إصدار أي قرار بحق المكاتب الخارجية تزامناً مع ورود العديد من الشكاوى، مضيفة: إن عمل اللجنة كان منحصراً بالقوانين الإدارية، ما تطلب مقترحاً لتعديل آلية عملها ومنحها صلاحيات، وخاصة أنه يرأسها قاضٍ، إضافة إلى إنصاف المكاتب الخارجية في حال لديه مبالغ مستحقة بحوزة المكتب الداخلي.

وأشارت إلى إجراء تعديلات على مساحة العقار وتخفيضها من ٥٠ أو ٣٠ متراً إلى ٢٥ متراً، ناهيك عن تعديل عقد الإيجار وتخفيضه من ٣ سنوات إلى سنة واحدة مع تجديد العقد قبل شهر من انتهائه لاستمرار قرار الترخيص، الأمر الذي يشجع العديد من المكاتب على العودة للعمل مجدداً.

ولفتت مديرة الخدمات السياحية إلى مقترح رفع الغرامات المفروضة على المكاتب السياحية لتصل إلى مليون ليرة كحد أقصى في حال تكررت المخالفة وتضاعفت لأكثر من مرة، مع وضع غرامة أقلها ٣٠ ألف ليرة سورية مقارنة مع الغرامة السابقة الموضوعة بين ٣ آلاف و١٠٠ ألف ليرة، مضيفة: أبرز المخالفات هي العمل دون ترخيص، إضافة إلى تنظيم رحلات دون موافقة الوزارة أو تسيير رحلة دون دليل سياحي.

٦٥١ موقع عمل سياحي حالياً في المحافظات معظمها في دمشق

رغم زيارات المسؤولين

إلغاء ١٠٠ تخصص صناعي وحرفي في أم الزيتون في السويداء على حين بدأت ٤٠ شركة بالترخيص الإداري

| عبير صيموعة

الزيارات المكوكية والمتتابعة للوزراء واللجنة الوزارية إلى المنطقة الصناعية في أم الزيتون إضافة إلى التصريحات المدوية والخلبية لأصحاب القرار حول المنطقة ترسم لك صورة وردية بأنك وعند زيارة المنطقة ستجد المنشآت الصناعية والمراكز الخدمية والمصانع تطاولت هنا وهناك، لتتفاجأ عند زيارتها على أرض الواقع وجود ثلاثة أو أربعة مبان هنا وهناك..

وأكد مدير المنطقة الصناعية والحرفية في السويداء علاء أبو عمار ضرورة رفد المنطقة الصناعية في أم الزيتون بمساهمات كافية للبدء بتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي لما لها من تأثير كبير على حماية بيئة المنطقة وضمان عدم تلوث الأحواض المائية الموجودة والإسراع بتنفيذ محطة التحويل الكهربائي ٦٦/٢٠ ك. ف بعد تحويل ١٠٠ مليون ليرة للمؤسسة العامة لنقل الكهرباء، موضحاً وجود عدد من المنشآت المتوقع بدء عملها خلال فترة قريبة، إضافة لتأمين مطحنة أم الزيتون بالكهرباء والإسراع في تصديق جميع العقود المتعلقة بالمدينة وعدم تكرار تبرير تأخير المدة التلقائي لشركات القطاع العام المنفذة للمشاريع إلا في حالات الضرورة نظرا لانعكاس ذلك سلباً على زمن التنفيذ.

وأوضح أبو عمار أن إدارة المدينة الصناعية أعلنت الشهر الماضي إنجاز شبكة التوتر الكهربائي المتوسط بحيث أصبحت التغذية الكهربائية جاهزة لأي منشأة يرغب أصحابها بالإقلاع ضمن القطاعات الصناعية ١ و٣ و٤ و٥ المنفذة بأعمال المرحلة الأولى مشيراً إلى أن عدد المنشآت الصناعية والحرفية المخصصة بالمدينة الصناعية وصل إلى٣٢٢ منشأة صناعية توزعت على ٤٦٢ مقسماً صناعياً و٣٨٤ منشأة حرفية توزعت على ٤٥٠ مقسما حرفيا و١٨٥ مقسماً تجارياً في كافة قطاعات المنطقة المفتتحة.

لافتاً إلى مباشرة ٤٠ منشأة صناعية بإجراءات الترخيص الإداري وترخيص البناء وبدأ ١٢ منها بأعمال البناء مبيناً أنه يتم منح التراخيص من قبل مديرية المناطق الصناعية والحرفية خلال ٤٨ ساعة كحد أقصى وذلك بعد تجهيز الاستمارة والمخططات من قبل المستثمرين.

وأشار أبو عمار إلى أن المنشآت المخصصة تضاف إلى منشآت القطاع العام التي جرى تخصيصها للشركة الطبية تاميكو والمؤسسات العامة للمطاحن ونقل الكهرباء والتأمين والشركة العامة للبناء والتعمير والمصارف الصناعي والعقاري والتجاري وفرع نقابة المهندسين الزراعيين وغرفتي التجارة والصناعة. موضحاً أن عدد المكتتبين الملغى تخصصهم بالمنطقة نتيجة عدم جديتهم وعدم تسديد ما يترتب عليهم من التزامات مالية حتى نهاية العام الماضي بلغ ٧٣ صناعياً و٢٧ حرفياً.

هذا وبلغت الموازنة التقديرية للمنطقة الصناعية للعام ٢٠١٨ مبلغ ٢ مليار لكل من الواردات والصرفيات في حين بلغت قيمة الإنفاق عليها منذ بدء العمل بها عام ٢٠١٤ ولغاية تاريخه نحو مليار و٩٤٥ مليون ليرة والباقي متعاقد عليه ومباشر به ضمن مشاريع البنى التحتية المتبقية.